ملخص محاضرة قانون المنافسة والأسعار

تمهيد:

يتضمن مجموعة من المفاهيم التي أسست لقيام قانون المنافسة، وقد تم تقديمها في ملف للطلبة وذلك لتكون لهم كمتطلبات مسبقة لدراسة المحاضرة. من هذه المفاهيم، حرية المنافسة، السوق، الأسعار...

الفصل الأول: مفهوم قانون المنافسة

يتضمن هذا الفصل مبحثين؛ يعرف الأول بقانون المنافسة من خلال:

1. نشأة وتطور قانون المنافسة:

ظهر قانون المنافسة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، بسن أول قانون شرمن ثم قانون كلايتون ثم انتقلت عدوى هذه التشريعات إلى أوروبا الغربية خاصة بريطانيا، ألمانيا وفرنسا، وبعد ذلك انتشرت في باقي دول العالم، من بينها الجزائر التي سن مشروعها أول قانون للمنافسة سنة 1995 وهو الأمر 95-06، الذي ألغي بالأمر 03-03 والذي بدوره عرف إلى حد الساعة تعديلين بواسطة القانون 08-12 و 10-05.

2. التعريف بقانون المنافسة:

نعرفه سواء بـ:

1.2. تعريف قانون المنافسة:

عرفه الفقيه Jean-Bernard BLAISE بأنه؛ "مجموعة من القواعد التي تضمن وجود منافسة شرعية ونزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين، وكذا ضمان تطبيق مبدأ المنافسة الحرة من خلال قمع أي تجاوزات أو تقييد للمنافسة".

المشرع الجزائري لم يعرفه بل سرد بعض المصطلحات التي تندرج ضمن دراسته من ذلك ما جاء في نص المادة 3 فقرة ب التي عرفت السوق والفقرة ج من نفس المادة التي عرفت وضعية الهيمنة.

2.2. خصائص قانون المنافسة:

- هو قانون حديث النشأة،

- قانون اقتصادي لارتباطه بنشاط المؤسسات،
- قانون عملي يتماشى والتطورات التي تعرفها مختلف الأسواق.

3.2. مصادر قانون المنافسة:

تتمثل في مصادر وطنية وأخرى دولية، فأما الأولى يمكن ذكر الأمر 03-03 وتعديليه(القانون 08-12 و10-05) وكذلك القانون 02-04 المعدل والمتمم والأمر 03-04 وكذا بعض قواعد القانون المدني والقانون التجاري.

كما قد تكون الأحكام الصادرة عن القضاء في مجال المنافسة كمصدر لقانون المنافسة.

أما المصادر الدولية فتتمثل خاصة في مختلف الاتفاقيات الإقليمية كانت أو دولية تتعلق بمجال الأعمال بصورة عامة.

3. أسس وأهداف قانون المنافسة:

1.3. أسس قانون المنافسة:

تتلخص في أساسين؛ حرية الأسعار ويقصد به ترك تحديد الأسعار في السوق إلى مقتضيات لعبة المنافسة. بينما الأساس الثاني فيتمثل في حرية المنافسة ويعنى به ترك الحرية للكون الاقتصادي أو المؤسسة الناشطة في سوق ما لتنتج ما تشاء وتبيع ما تشاء ولكن في إطار قواعد النظام العام الاقتصادي.

2.3. أهداف قانون المنافسة:

يمكن إجمال هذه الأهداف في ثلاث:

- حماية المنافسة ومن ثم حماية السوق،
- حماية المنافسين(مختلف المؤسسات أو الأعوان الناشطين في مختلف الأسواق)،
- حماية المستهلكين.

أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى نطاق تطبيق قانون المنافسة:

1. النطاق الشخصي لتطبيق قانون المنافسة:

فقانون المنافسة يطبق على مجموع الأعوان الاقتصاديين أو كما أطلق عليهم المشرع الجزائري في الأمر 03-03 المعدل والمتمم 'المؤسسات'.

2. النطاق الموضوعي لتطبيق قانون المنافسة:

تطبق قواعد قانون المنافسة على مجموع النشاطات التي ذكرتها المادة 2 من القانون 10-05 المعدل والمتمم للأمر 03-03.

3. النطاق الجغرافي لتطبيق قانون المنافسة:

عرف المشرع الجزائري السوق من خلال المادة 3 من الأمر 03-03، حيث أعطاهما بعدين واحد سلمي والآخر جغرافي، هذا الأخير يمثل النطاق الجغرافي لتطبيق قواعد قانون المنافسة.

الفصل الثاني: أحكام قانون المنافسة وآليات تفعيلها

أرسى قانون المنافسة مجموعة من الأحكام لضبط المنافسة في مختلف الأسواق، من هذه الأحكام ما يحمي المؤسسات المتنافسة في هذه الأسواق، تتمثل في اتفاقات عدم المنافسة، دعوى المنافسة غير المشروعة والتطفل التجاري.

أغلب هذه الأحكام الحامية تركز في قيامها ونفاذها على القواعد العامة أو قواعد القانون المدني، من ذلك احكام المسؤولية التقصيرية.

بينما أسس أيضا لأحكام حامية للسوق ككل وهي متضمنة في الأمر 03-03، وتتمثل في حظر الاتفاقات، حظر الممارسات التعسفية(سواء التعسف في وضعية الهيمنة أو التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية) وكذلك رقابة بعض التجميعات الاقتصادية التي قد يكون لها تأثير سلبي على المنافسة في السوق.

جاء النص على حظر الاتفاقات في نص المادة 6 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، وللقول بحظر هذه الاتفاقات لا بد من توفر شرطين هما: وجود اتفاق أي توافق إرادات مؤسسة حرة ومستقلة وكذا أن يقيد هذا الاتفاق حرية المنافسة في السوق بمعنى أن يكون موضوع أو أثر هذا الاتفاق من شأنه المساس بحرية المنافسة في السوق التي نشأ فيها.

أما الممارسات التعسفية فيمكن تقسيمها إلى نوعين ممارسات تعسفية ناتجة عن وضعية هيمنة وممارسات تعسفية ناتجة عن وضعية التبعية الاقتصادية. فأما الأولى فنصت عليها المادة 7 من الأمر 03-03 ولقيامها لا بد من التحقق من وجود وضعية الهيمنة للمؤسسة أو مؤسسات مجتمعة واستغلال هذه الوضعية ووجود استغلال تعسفي لهذه الوضعية

كل هذه الأحكام تناولناها في المبحث الأول من هذا الفصل. بينما نتحدث في المبحث الثاني منه إلى آليات أو بأكثر دقة هنا الهيئات التي خولتها الدولة متابعة تطبيق قواعد قانون المنافسة. تتمثل هذه الهيئات في:

1. مجلس المنافسة:

1.1. التعريف بمجلس المنافسة:

اعتبر المشرع الجزائري مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة وذلك من خلال نص المادة 23 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم.

- هو سلطة لأنه يصدر قرارات تنظيمية تنفيذية كتلك الصادرة ضد الممارسات المقيدة للمنافسة.
- هو سلطة إدارية لأن قرارته ذات صبغة إدارية تصدر بصورة انفرادية وتنفذ دون اللجوء إلى القضاء، كما أن قراراته المتعلقة برفض منح تراخيص للتجميعات الاقتصادية يطعن فيها أمام مجلس الدولة (المادة 19)، أي تخضع لرقابة القضاء الإداري.

- هو سلطة إدارية مستقلة، فاستقلالية مجلس المنافسة تقاس من جوانب ثلاث: استقلال وظيفي، استقلال وظيفي واستقلال مالي، وإن كان البعض يقول أن هذه الاستقلالية هي نسبية ويرجع ذلك إلى؛ أن قرارته تخضع لرقابة القضاء، صلاحياته هي في الغالب استشارية وسلطة الرقابة على التجميعات الممنوحة له هي رقابة سابقة.

يتكون مجلس المنافسة من 12 عضو حصرته المادة 24 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم. ويعيون بموجب مرسوم رئاسي وتنتهي مهامهم بذات الطريقة (المادة 25 من نفس الأمر).

لا تصح جلسات المجلس إلا بحضور 8 أعضاء على الأقل وجلساته غير علنية، كما أن قراراته تتخذ بالأغلبية البسيطة وفي حال التساوي في عدد الأصوات يرجح صوت الرئيس (المادة 28 من نفس الأمر).

كل عضو له مصلحة (قربته تصل حتى الدرجة 4) لا يستطيع المشاركة في المداولات ويلزم أعضاؤه بالسري المهني (المادة 29 من نفس الأمر).

يستمتع المجلس حضوريا إلى الأطراف في القضايا المرفوعة إليه (المادة 30).

أما النظام الداخلي للمجلس فيحدد بموجب مرسوم تنفيذي (المادة 31)، فالمرسوم التنفيذي رقم 11-241 (جريدة رسمية عدد 39) يحدد تنظيم مجلس المنافسة وهو معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 15-97 (جريدة رسمية عدد 13).

2.1. صلاحيات مجلس المنافسة:

حُول مجلس المنافسة كسلطة ضبط اقتصادي مجموعة من الصلاحيات أو الاختصاصات تلخص في:

- صلاحيات استشارية:

تتمثل هذه الصلاحية في سلطة إبداء الرأي حول عديد المسائل المتعلقة بالمنافسة وهذا كلما طلب منه ذلك. وهي تتخذ صورتين؛ استشارة اختيارية واستشارة إلزامية. فأما طلب الأولى فهو مختار في طلبها من عدمه ومثلها استشارة الجهات القضائية لمجلس المنافسة فيما يخص معالجة القضايا المتصلة بالممارسات المقيدة للمنافسة (المادة 38)، كما قد تستشير الهيئات الاقتصادية كالبنوك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.. (المادة 35)

أما الاستشارة الإلزامية فمثلها ما نصت عليه المادة 36 من الأمر 03-03.

- صلاحيات تنازعية:

هي صلاحيات قمعية تتمثل غالبا في إصدار غرامات مالية (المادة 45 و 56) وعقوبات غير مالية كاتخاذ أوامر وتدابير مؤقتة للحد من الممارسات المقيدة للمنافسة موضوع التحقيق (المادة 46).

وهناك ضمانات قانونية في مواجهة القرارات القمعية لمجلس المنافسة تتمثل في احترام حقوق الدفاع واحترام مبدأي الشرعية (لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص) والتناسب في اختيار العقوبة. وضمائنات قضائية تتمثل في الطعن في قرارات المجلس (المواد 19 و 63).

- صلاحيات تنظيمية:

مثلها الترخيص بالاتفاقات بشروط(المادة 9)، منح تراخيص للتجميعات بشروط(المواد 17، 18، 19، 20، 21 مكرر و22). وأيضا نشر قرارات صادرة عن المجلس وعن مجلس قضاء الجزائر العاصمة وعن المحكمة العليا ومجلس الدولة(المادة 49).

3.1. الإجراءات المتبعة أمام مجلس المنافسة:

1.3.1. إخطار مجلس المنافسة: أي إعلامه بوقائع القضية والتي لا يجب أن تتجاوز مدة 3 سنوات(المادة 44). أما الأشخاص المخولون القيام بهذا الإخطار فعددتهم المادة 44 وهم؛ الوزير المكلف بالتجارة، المؤسسات، الهيئات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 35.

ويقصد بالإخطار التلقائي أنه يحق لمجلس المنافسة مباشرة الدعوى دون أن يرفعها الأطراف أمامه وذلك إذا ما تبين له أن ممارسة تخالف أحكام المواد: 6، 7، 10، 11 و12 من قانون المنافسة.

ويشترط أن يكون الإخطار بعريضة مكتوبة ترسل إلى رئيس مجلس المنافسة وهذا وفقا للفقرة الأولى من المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 11-241 المحدد لتنظيم مجلس المنافسة وسيره.

و"يمكن أن يصرح المجلس بموجب قرار معلل بعدم قبول الإخطار إذا ما ارتأى أن الوقائع المذكورة لا تدخل ضمن اختصاصه أو غير مدعمة بعناصر مقنعة بما فيه الكفاية"(المادة 44 الفقرة 3).

2.3.1. التحقيق: حسب نص المادة 37 يمكن لمجلس المنافسة القيام بكل تحقيق أو دراسة أو خبرة للكشف عن الممارسات المقيدة للمنافسة.

وحسب المادة 50 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، يحقق المقرر العام والمقررون في القضايا التي يسندها إليهم رئيس مجلس المنافسة. ويتم التحقيق في قضايا تابعة لقطاعات نشاط موضوعة تحت رقابة سلطة ضبط بالتعاون مع مصالح السلطة المعنية بذلك القطاع.

ويبدأ التحقيق بالتحري من خلال تفحص كل وثيقة ضرورية للتحقيق في القضية المعنية وذلك دون الاحتجاج بالسر المهني، كما يمكن المطالبة بأي وثيقة مهما كانت طبيعتها وحيثما وجدت والوثائق التي تفحص قد تضاف إلى المستندات المحجوزة للتحقيق أو ترجع لأصحابها بعد نهاية التحقيق (المادة 51 من نفس الأمر). وبعد عملية التحري يحقق حضوريا مع الأطراف من خلال جلسات الاستماع التي يقوم بها المقرر التي تحور في محضر يوقع الأطراف المستمع لهم (المادة 53). ثم يجرر المقرر تقريرا أوليا يبلغ إلى رئيس المجلس الذي يبلغه إلى الأطراف المعنية حيث تبدي ملاحظاتها مكتوبة في أجل لا يفوق 3 أشهر (المادة 52 من نفس الأمر). وعند اختتام التحقيق يودع المقرر تقرير معلل لدى مجلس المنافسة يتضمن المخالفات المرتكبة واقتراح عند الضرورة تدابير تنظيمية (المادة 54) ويبلغ رئيس المجلس التقرير للأطراف المعنية وإلى الوزير المكلف بالتجارة حيث يمكنهم إبداء ملاحظاتهم كتابة في أجل شهرين ويحدد لهم تاريخ الجلسة الخاصة بالقضية (المادة 55).

3.3.1. الفصل في القضايا: بانتهاء عملية التحقيق يستدعي المجلس الأطراف إلى الجلسة للفصل في القضية، حيث يتخذ المجلس قراراته بعد المداولات.

يصدر المجلس قرارات ذات طابع وقائي، هي تدابير مؤقتة ذات طابع استعجالي تهدف لوضع حد للممارسات التي قد تمس المنافسة بصورة سلبية. كما يصدر قرارات ذات طابع قمعي تتمثل في غرامات مالية (المادة 56 مثلا).

2- الجهات القضائية:

خُولت سواء جهات القضاء العادي أو القضاء الإداري بعض الصلاحيات تكمل عمل مجلس المنافسة.

- **جهات القضاء العادي:** يمكن للمحاكم المدنية إبطال بعض الممارسات المقيدة للمنافسة وهذا ما نصت عليه المادة 13 من الأمر 03-03. ويكون طلب الإبطال من قبل من الأطراف المتضررة من هذه الممارسات.

ووفقا للمادة 48 يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يعتبر نفسه متضررا من ممارسة مقيدة للمنافسة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة. وقد تتبع دعوى البطلان دعوى تعويض فتكون تابعة لها أو تكون دعوى قضائية مستقلة. والمدعي هو من عليه إثبات وجود ممارسة مقيدة للمنافسة.

ولقيام مسؤولية آتي الممارسة المقيدة للمنافسة لا بد من توافر ثلاث شروط هي: خطأ، ضرر ووجود علاقة سببية بينهما.

ومن جهات القضاء العادي التي منحت اختصاص الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة الغرفة التجارية لمجلس قضاء الجزائر وهذا وفقا لنص المادة 63 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم.

وتنظر الغرفة في القضية بصفة ابتدائية نهائية وليس بصفتها قاضي درجة ثانية لأن مجلس المنافسة ليس جهة قضائية.

- جهات القضاء الإداري:

حُول مجلس الدولة اختصاص الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض منح تراخيص للتجميعات وهذا وفقا لما جاء في المادة 63 من نفس الأمر وهو أيضا يكون بصفة قاضي ابتدائي نهائي.

وفي غياب نص خاص فيما يتعلق بإجراءات الطعن بالقواعد العامة هي التي تطبق أي وفقا لما تنص عليه قواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية.